تطوير وتحسين علاقاتنا باشقائنا واصدقائنا نابع من قناعتنا بأهمية التعاون الدولي في الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين وتجنب البشرية ويلات الحروب

علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية

العجيب في هزيمة الثقافة المبدعة مع هزيمة الأمة

محمد العثيم

في حركة التاريخ عرف الناس أن الأمم المهزومة تفرز معطى ثقافياً منتصراً، يكون بلسما وقتيا لعزة الأمة وبذرة لمشروع النهضة بعد الإخفاق. الثقافة العربية المعاصرة خالفت هذه القاعدة، ورسخت الهزيمة المعنوية العربية، وأشاعت عبارات جلد الذات، وتقليل شأن المخزون الثقافي، وتراكم إبداع العرب عبر العصور، ولم تمجد الفعل الإيجابي، بل تبنت اليأس، ورسخت فكرة الانتحار المعنوي والجسدي، بل وصمت الوطن بأنه التراب، ثم تحول المنتج الثقافي حربا علينا لصالح العدو المطلق، وهو عدو غيبي غير العدو الذي هزمنا بحضارته.

حولنا المنتج الثقافي الحديث إلى باحثين عن فكر تبريري مساند للهزيمة في كل احتلال، هذا كله صنعناه نحن لأنفسنا ولم تصنعه الهزيمة، كما لم تصنعه الحضارة الغربية العظيمة التي هزمت ثقافتنا، واحتلتها بعد هزيمة أوطاننا.

فلماذا حصلت كل الأمم المهزومة على ثقافة مقاومة، تستوعب الحضارة المنتصرة وتتفوق، وتحولنا لمنتج ثقافي وإبداعي يعزز الهزيمة ويستمريها.

لماذا فشلت ثقافتنا عن ولادة إبداع مساند يقوم بمهمة رفع المعنويات العربية، وإعادة الأمل للناس، وشحذ الهمم لطرح الفكر الجديد المساند لمواجهة الواقع المادي المهزوم بقوة الإيمان بالذات وبالوطن، باعتبار الثقافة العمق الاستراتيجي المعنوي الصلب للأمة الذي لا ينهزم.

تتبع الحال بين أن الفكر الواحد كان لتبرير الهزيمة فقط بإسنادها لطرف آخر من أطرافنا، بوصفه العاجز المتواكل المسؤول الخائن، وترويج فكر من هذا القبيل كان الطامة الكبرى التي اخترقت الصف العربي فلم تعد الثقافة الضمير الحي للأمة، وثقافة الأخذ والرد، والحوار، والقبول بالآخر موجودة، بل همشت لصالح النزاع حول ما هو حق مفترض بالرأي لأناس مفترضين لا يقول غيرهم، ولا يجتهد غيرهم، ورأيهم يجب ألا يناقش، وما عداه باطل أمام الله والناس، وكانت هذه هي المشكلة في كل السياسة العربية المتسلطة لزمن طويل والتي خنقت النفس الثقافي في قيم الرأي المتفاعل مع بعضه لإفراز المنتج الصحيح، وواصلت تحدي الدولة العثمانية للثقافة العربية وقتلها.

تاريخيا، في الخمسينيات الميلادية، وضعت الثورات العربية المتعاقبة الإبداع الثقافي في التفكير الحر على أنه من قائمة مناشير المعارضة، وهي نفس السياسة السائدة لوقت قصير بعد الحرب العالمية الثانية في كل من روسيا والولايات المتحدة الأمريكية، ففي الولايات المتحدة طورد المثقفون، والفنانون بما عرف بقانون (مكارثي).

وفي الاتحاد السوفييتي السابق كان أي إبداع متميز لا يتعامل مع الواقعية الاشتراكية يوصم بأنه "بورجوازي" ويطارد أصحابه.

في العالم العربي استوردنا هذا التفكير، وحددت السلطة الرسمية مبدعين معروفين للحزب الحاكم، ثم أبعد عدد كبير من المثقفين، والكتاب والمبدعين، واعتبروا أعداء الوطن، والسلطة بلا سبب، فقد كانت تؤول أعمالهم إلى المنع، أو الإهمال بحسب ما يراه مثقف السلطة على أنه معنى الرمز والمرموز له عند الكاتب، وقد يوصمون بأنهم غير وطنيين لمجرد أنهم كتبوا إيحاء حول إصلاح الشأن الوطني في بلادهم، وقد يسجنون لمجرد تأويل مسؤول السلطة قصة، أو قصيدة، أو عرض مسرحي، مع أن الفن والإبداع أساسه التأويل، وإثارة سؤال الذات عند كل متلق على حدة، وهو "مسبار" ضمير الأمة ومرآة عرض دواخلها.

هذا الخلط في فهم نظرية المنتج الثقافي أدى إلى نكسة كبيرة في تعامل السلطة مع المبدع غير المنتمي كما فعل اليسار الشيوعي، وكما فعل التصور المكارثي، فصار "ما يؤوله الرقيب على أنه معارضة ضد الوطن فهو معارضة ضد الوطن" ، وضد الحاكم حتى لو كان نقدا لأصغر موظف في وزارة، وكانت المشكلة الأخرى أن العسكر، لم يعرفوا دور المثقف في المجتمع بصفته محرضا على التفكير بإبداعه، ومضخة أسئلة، لا كاتب بيانات معارضة.

من هنا ترحم الناس أيام دور المثقف المتفاعل في عصر النهضة العربية في الثلاثينيات الميلادية، وما قبلها، وأيام مفكري الثقافة العربية الأولين، من أيام رفاعة الطهطاوي إلى أيام العقاد، وطه حسين، وإبداع أحمد شوقي، وجيش الرعيل الأول من أحرار التفكير العربي من كل مشرب من المشارب، وما طرحوه على أنه نموذج الفكر الحواري الذي يحرك العقول، وينير البصيرة في أمور الوطن، والمواطن، وما ساد من هذا الفكر في كل الدول العربية الناهضة في أيام الاستعمار الغربي، وعلى دور الصحف في أول ظهورها وقبل أن يسكنها الرقيب.

وزاد الطين بلة أن الثقافة دخلت في برلمان الخلافات العربية تنعكس على الشعوب في كل دولة، فقد كانت دول عربية غير ثورية تلتزم بنفس الخط الحذر من المثقفين العاديين غير المثبتين بوثيقة هوية الولاء، وهي الانتماء للحزب، أو السلطة، وتحاول السلطة زيادة على مضختها الإعلامية أن تنمط الفكر في السياق العام للمباشر في الجملة والفقرة، ونبذ النهايات المفتوحة، أو أسئلة الحوار، وهنا صار المثقف بين أمرين، التعايش مع عالم الواقع لا الحلم، والأمل، وسطور القيم الأساسية للفن، أو السكوت وامتهان حرفة التحرير في أي مكان بعيدا عن إبداعه، من أجل لقمة العيش.

وأخيرا جاء دور كثير من رجال الحرب المهزومين من المسؤولين العسكريين، والمستشارين الكبار الذين فقدوا وظائفهم أو سرحوا منها في زمن الهزيمة، فظفرت بهم وشغلتهم بعض الدول العربية التي تنمو، واستفادت من هزيمة (1967م) لتنمية إداراتها معرفيا بطاقات سرحت قبلا من عسكر وضباط، ورجال استخبارات، لم يعد لهم مكان في دولهم، وكانت مرحلة ما بعد أكتوبر (1973م)، وهي الحرب العربية الثانية مع إسرائيل هي مرحلة سيادة المستشارين والخبراء العسكريين من الدول المهزومة الذين أشاعوا فكرهم التوجسي التأويلي القديم ضد الثقافة في كثير من الدول العربية التي بدأت مرحلة من النمو، وآمن بهم كثير من المسؤولين العرب، وتبنوا فكرة خطورة المثقف، وخطورة فكر الحوار، والسؤال وتعدد الرأي على أمن الدولة، وكان تأثيرهم في أواخر السبعينيات كبيرا على تحييد الفكر المستقل، في معظم دول العالم العربي إن لم يكن كلها.

من هنا مات فكر الحوار والسؤال المعتدل تحت مطرقة التأويل المتوجس، وفقد الفكر المستقل المتعدد دوره، وشاع فكر الرأي الواحد الوعظي، فتغيرت خارطة التفكير إلى الوعظ بالمسلمات، وإقفال باب الاجتهاد العصري، وتبني فكرة الرأي الواحد النابذة لغيرها، هي نظريا على الأقل تحاول تفصيل الحاضر المتسع بمقياس عقل واحد، وليس الاجتهاد في تبني الفكر الإسلامي الحنيف بحلول عصرية، بل كان أحيانا يلزم الناس بما لا يلزم، وهذا سبب عنتا عند كثير من المسلمين الصالحين، وتبنى هذا التيار نبذ المثقف بمسميات تنسبه لمذاهب خيالية التصور مثل علماني، ماسوني، وغيرهما من المسميات.

الموضوع طويل على السرد التاريخي، لكن دور المثقف، والثقافة ما زال يعيش مرحلة مخاض حتى بعد تكشف الكثير من الحقائق في عالم اتصال اليوم، وصعوبة حجب المعلومة بفضل وسائل لم تكن معروفة، فما زال مثقف السلطة في العالم العربي هو من يسافر للقاءات الثقافية، وهو من يحصل على الجوائز التقديرية، والتكريم بينما ينزوي المثقف غير المعروف في زاوية مظلمة من الحياة، فإذا كان منتجا فهو في الغالب لا ينشر، وإذا كان ينشر فليس هناك من يروج إبداعه، وبشكل عام ما زال الضمير العربي النقي، متمثلا في المثقف العربي بلا دور، مما سيد فكرا على فكر آخر، وسبب هذا التراجع الفكري تدني مستوى التعليم وخروج الثقافة والفنون الجميلة والراقية من مناهج التعليم، والتعليم الجامعي لتنزوي منطوية على نفسها لأن فكر المجتمع المنمط الآن هو فكر متشدد ينبذ الجمال في الحياة ويطبق هذا النبذ على أصحابه وغيرهم من أفراد المجتمع.

هذا ما أظنه سبب تراجع ثقافتنا عن كونها سندا للأمة في الهزيمة، وأول العلاج معرفة أسباب المرض، فالثقافة الفاعلة يجب أن تتنفس في هواء حر طلق، وألا ينظر لها بأنها العدو في وقت هي سند الأمة ومخزون تراثها المتجدد بالإبداع.

نقلا عن جريدة "الوطن" السعودية

العملة الخليجية الموحدة

ابو ظبي /وكالات:

حققت دول مجلس التعاون إنجازات كثيرة على طريق العملة الخليجية الموحدة، توجت بالاتفاق على إصدار عملة خليجية موحدة في مطلع العام 2010.

وخطت دول المجلس حتى الآن خطوات مهمة لتحقيق هذا الهدف، اذ تم الاتفاق خلال العام الماضي على معايير مالية ونقدية للأداء الاقتصادي يتطلبها الاتحاد النقدي الخليجي، وتشتمل على أسعار الفائدة، ومعدلات التضخم، ومدى كفاية احتياطات السلطة النقدية من النقد الأجنبي، ونسبة الدين العام الى الناتج المحلي الإجمالي، ونسبة العجز السنوي في المالية الحكومية العامة الى الناتج المحلي الإجمالي.

وفي المرحلة الأولى من مراحل الوصول إلى الاتحاد النقدي الخليجي، تقدمت لجنة التعاون المالي والاقتصادي، ولجنة المحافظين، باقتراح للجدول الزمني، وهو اقتراح اقره المجلس الأعلى لدول مجلس التعاون في دورته الحادية والعشرين في ديسمبر/ 2001، وتم بموجبه ربط أسعار صرف عملات المجلس بالدولار الأميركي كمثبت مشترك في نهاية 2002.

وفي المرحلة الثانية تم إنشاء وحدة الاتحاد النقدي بالأمانة العامة لدول مجلس التعاون، التي عملت على التنسيق بين دول المجلس في ما يتعلق بتحقيق التقارب في معايير الأداء الاقتصادي ذات العلاقة بالاستقرار المالي، التي أقرها المجلس الأعلى في قمة أبوظبي في ديسمبر 2005، وهي معايير التقارب النقدي التي تشمل معدلات التضخم، وأسعار الفائدة، ومدى كفاية احتياطيات السلطة النقدية من النقد الأجنبي، كما تتضمن المعايير وتشمل نسبة العجز السنوي في الميزانية إلى الناتج المحلي الإجمالي، والتي ستكون في حدود 3 في المئة، ونسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي.

ورافق هاتين المرحلتين حماس وتفاؤل شديدان، ساد معهما شعور عام بأن إنجاز وإصدار العملة الموحدة لن يتأخر عن موعده المحدد في يناير/ الثاني من العام 2010، وكان من المتوقع أن تسير المرحلة الثالثة أيضاً بالسلاسة والوتيرة التي جرت فيها المرحلتان السابقتان، خصوصا أن المرحلة الثالثة تعتبر تحصيل حاصل، لأنها تتعلق بالخطوات العملية لإصدار العملة.

لكن – وكما أشرنا سابقا – تتباين وجهات النظر بين المصرفيين والاقتصاديين الخليجيين بشأن الوحدة النقدية فالمؤيدون يرون أن الوقت قد حان لتدشين الوحدة النقدية الخليجية في ضوء التحديات التي تواجه دول المجلس في حين يرى المعارضون أو المتحفظون أن دول المجلس لا تزال مكانها عند منجزات بسيطة، لا تؤهلها للدخول في وحدة نقدية لها تبعاتها، وتستلزم قطع شوط طويل من إقرار خطوات عدة... ومن الآراء المؤيدة تلك التي يسوقها مدير التسويق الرئيسي لمجموعة بنك الإمارات الدولي سليمان المزروعي، اذ يرى أن اعتماد عملة خليجية موحدة له مزايا كثيرة ستنعكس بشكل إيجابي على اقتصاد دول الخليج من جهة وعلى مواطني دول المجلس اذ ستلغي العملة الموحدة مسألة تبديل العملة عند الانتقال من بلد خليجي إلى آخر ما يعطي حرية أكبر في انتقال الأفراد بين الدول الأعضاء ويشجع التجارة البينية والسياحة بالإضافة إلى أن العملة الموحدة ستجعل من الدول الأعضاء كتلة اقتصادية واحدة لها ثقلها في مواجهة تكتلات اقتصادية عالمية مثل الاتحاد الأوروبي الذي سيجد نفسه مضطرا إلى إعادة النظر في علاقته الاقتصادية مع دول الخليج، بعد أن أصبح لها عملة موحدة.

في المقابل يتحفظ مدير البحوث والإحصاء بالبنك المركزي العماني علي حمدان على إقرار عملة خليجية موحدة قبل إقرار عدد من السياسات كما يقول أبرزها: «وضع آلية لتقريب السياسات النقدية مثل سعر الفائدة وسعر الخصم والأسعار المالية المفتوحة من أجل الوصول إلى المزيد من التنسيق، وتجنب الهزات الخارجية العنيفة، كما أن التوصل إلى عملة خليجية موحدة يحتاج إلى وقت، فالأوربيون لم يوحدوا عملتهم فجأة أو بسرعة، إنما استغرق ذلك وقتا طويلا تم خلاله وضع معايير وسياسات تم التعامل معها بنجاح حتى تم إقرار العملة الأوربية الموحدة».

لكن الكل يجمع على أنه لا يمكن التوصل إلى عملة موحدة دون توحيد السياسات المالية والمصرفية بين دول المجلس، فليس من المعقول أن يتم الحديث عن اتحاد نقدي دون أن نكون – كما يقول حمدان – قد توصلنا إلى اتحاد جمركي أو سوق مشتركة، وليست لدينا معايير فيما يتعلق بمعدلات وأحجام العجز في الموازنات، ومن هنا أقول: إن هناك شوطا طويلا وجوانب كثيرة لا بد من التعامل معها مثل الأمور المتعلقة بالدين العام والميزان التجاري والميزان الجاري وغيرها من المعايير المعروفة عالمياً.

نتائج مفاجآت صيف دبي

دبي / وكالات

تحتفل مفاجآت صيف دبي بمرور عشر سنوات على انطلاقه مع بدء فعاليات الموسم الجديد في 21 (يونيو) المقبل.. تستمر الأنشطة حتى نهاية شهر (أغسطس) أي مع بدء العودة للمدارس.

يعد مشروع مفاجآت صيف دبي متميزا حيث نجح في فرض نفسه على خريطة السياحة الصيفية على المستويات المحلية والإقليمية والدولية على الرغم من ارتفاع درجات الحرارة والرطوبة في الفترة من (يونيو) إلى (أغسطس).

وعليه نجح المشروع في الانضمام إلى بعض الفعاليات والأنشطة الأخرى التي تجرى في فصل الصيف في أجواء مماثلة نسبيا مثل مدينة أورلندوا في ولاية فلوريدا في الولايات المتحدة التي تشتهر باحتضانها ألعاب (ديزني لاند) الشهيرة.

زيادة عدد الزوار

وخير دليل على نجاح المشروع السنوي هو قدرته على استقطاب أعداد متزايدة من الزوار منذ انطلاقه قبل تسع سنوات. فقد بلغ عدد الزوار في عام 1988 تحديدا 600 ألف غالبيتهم من المواطنين.

ثم فاق عدد الزوار عن المليون شخص للمرة الأولى في 2001. ثم ارتفع رقم عدد الزوار إلى نحو مليون ونصف مع حلول عام 2003. ولم يحدث تغيير نوعي في عدد الزوار في عامي 2004 و2006 لكنه ارتفع إلى مليون و875 ألف شخص في عام 2006. حقيقة القول لا يزال المواطنون، حيث شكلوا مليون ونصف المليون من عدد زوار العام الماضي. وكان لافتا نجاح الموسم السابق في استقطاب 530 ألف زائر من خارج الإمارات غالبيتهم رعايا دول مجلس التعاون الخليجي.

عائد مجز

كما أن إصرار دبي على استمرار تنظيم الفعالية يعود إلى العائد المجزي الكبير للاقتصاد المحلي. فقد بلغ حجم مصروفات الزوار أكثر من 700 مليون دولار أثناء موسم عام 2006.

وقد شمل هذا الرقم الإنفاق على التسوق والمأكولات والسكن والمواصلات. بيد أنه الاستفادة الفعلية لاقتصاد دبي أكبر من ذلك بكثير إذ إن الدولار الواحد يساعد في تحقيق نحو ثلاثة دولارات أخرى عن طريق التأثيرات الإيجابية للمصروفات.

السؤال الذي يطرح نفسه هو: ما سر نجاح فعالية مفاجآت صيف دبي في استقطاب أعداد كبيرة من الزوار إلى الإمارة على الرغم من الأجواء الحارة في فصل الصيف؟ يعتقد أن هناك العديد من الأسباب التي تقف وراء نجاح مفاجآت صيف دبي من قبيل توفير الأنشطة المرغوبة للزوار والمنشآت.

تجدر الإشارة إلى أن القائمين على المشروع قرروا تخصيص فعاليات لفئات الشباب والكبار ربما لقطع الطريق على الفعاليات الأخرى في الوصول إلى هذه الفئات العمرية وهي خطوة ذكية.

من ضمن الأمور الأخرى قررت الجهات المنظمة إقامة الفعاليات أو المفاجآت طوال أيام الموسم. جرت العادة على تنظيم كل فعالية لمدة أسبوع. ويبدو أن الغرض من ذلك هو توفير الحدث الصيفي لمختلف الزوار إلى إمارة دبي أثناء فصل الصيف حتى أولئك المقبلين لأغراض تجارية.

كما تمتاز دبي باحتضانها الفنادق الراقية لتلبية احتياجات ذوق المواطن الخليجي والزائر الدولي.

يوجد في إمارة دبي أكثر 400 منشأة للضيافة مثل الفنادق والشقق المفروشة.

سيارات الأجرة ومترو دبي

وفيما يخص معالجة أزمة الاختناقات المرورية التي تعاني منها دبي في الوقت الحاضر فإن العمل جار على قدم وساق من أجل الانتهاء من مشروع (مترو دبي). من المنتظر أن يتم تشغيل المرحلة الأولى من مترو دبي في عام 2009. ومن المتوقع أن تنقل القطارات نحو ربع مليون مسافر في اليوم الواحد، الأمر الذي سيشكل نقلة نوعية في حركة المواصلات. يبقى أن اللافت في الموضوع هو عدم الإعلان عن مشروعات مماثلة في المدن الأخرى في دول مجلس التعاون الخليجي.

توفر إمارة دبي نحو خمسة آلاف و900 سيارة أجرة لمساعدة الزوار في التنقل على مدار السنة. تعود ملكية هذه السيارات إلى 50 ست شركات تخصص واحدة منها سيارة لنقل السيدات فقط. بالعودة إلى عام 1988 وهي سنة انطلاق مفاجآت دبي، بلغ عدد سيارات الأجرة تحديدا 2666 بيد أن العدد ارتفع إلى 5886 سيارة مع حلول شهر (مارس) من العام الجاري.

أما فيما يخص عدد السائقين، فقد ارتفع العدد من 2700 إلى عشرة آلاف سائق في الفترة نفسها. وفيما يتعلق بعدد المسافرين، فقد ارتفع العدد من نحو 39 مليونا في عام 1988 إلى 89 مليون مسافر مع انتهاء الربع الأول من عام 2007.

المنافسة لاستضافة الأولمبياد

أخيرا وليس آخرا، علم كاتب هذه السطور أن المسؤولين في دبي يفكرون جليا في المنافسة لاستضافة فعالية الأولمبياد في عام 2020. طبعا لا بد أن تكون الإمارة مستعدة من جميع النواحي قبل الشروع في عرض استضافة أكبر حدث رياضي يقام مرة كل أربع سنوات. المعروف أن العاصمة الصينية ستستضيف الحدث الرياضي في صيف عام 2008 وتليها العاصمة البريطانية في عام 2012.

ختاما: المؤكد أن تجربة مفاجآت صيف دبي وانعكاساتها تستحق دراسة متأنية من قبل الباحثين والأكاديميين.

الشهر المقبل . . مواصفات جديدة للبناء القطري

قطر / وكالات:

تصدر هيئة الإشغال العامة والهيئة العامة للمواصفات والمقاييس، الشهر المقبل نسخة جديدة من مواصفات البناء في قطر، لتكون هذه المواصفات بمثابة "كود بناء" مصغر للمشاريع الحكومية العامة والخاصة.

وتدرس الهيأتين أن تكون مواصفات البناء في قطر إلزامية للمشاريع العامة والخاصة. وقال الدكتور محمد سيف الكواري مدير الهيئة العامة للمواصفات والمقاييس إن هناك تعاونا مستمرا بين الهيئتين في هذا المجال.

وأوضح أن مواصفات قطر للبناء يعمل بها في جميع المشاريع الحكومية وهي مواصفات اختيارية – حاليا – نظرا لرغبة الكثير من الشركات الاستشارية وبعض المواطنين، إضافة إلى رغبة خاصة من المسؤولين بالدولة لتصحيح أحوال البناء في قطر بأن تكون هذه المواصفات إلزامية وأن أي مخالفة لها تعتبر مخالفة للقانون يستحق كل من يخالفه العقاب ، وذلك لتفادي أية مشاكل تحصل في البناء مستقبلاً.

وبين أن لجنة لتطوير وتحديث كود البناء القطري شكلت قبل أربعة أشهر فقط، وقامت بوضع الإطار العام لكود البناء الجديد والآن هي تقوم بالإطلاع على تجارب الشركات والدول وخبراتها السابقة في هذا المجال لعمل كود البناء القطري الجديد بأعلى جودة مع تحقيق كافة معايير الأمن والسلامة للمباني والطرق والتي ستكون السمة الرئيسية لكود البناء الجديد، وأضاف بأن الهيئة العامة للمواصفات ستقوم بعمل حلقات بحث ونقاش مع شركات استشارية تمت دعوتها لهذا الغرض.

وقال: إننا نعتبر ثاني دولة خليجية تطبق نظام كود البناء ونعمل جاهدين على تطبيق هذا النظام خلال سنة من الآن حيث إن الكثير من الدول استفادت من تطبيق هذا النظام سواء في الدول الأوروبية أو الآسيوية مثل سنغافورة وماليزيا، مع الأخذ بالاعتبار بأن كود البناء القطري يحمي المستهلك ويضمن له ولأسرته بناء صالح تتحقق به شروط ومعايير الأمن والسلامة من حيث اختيار: (الطابوق والخرسانة والأصباغ) وأن يكون المبنى مطابق للمواصفات المتفق عليها ضد الحرائق مع تطبيق شروط السلامة والجودة كذلك في اختيار: (التوصيلات الكهربائية، والإضاءة)، والبيئة الصحية للمبنى، من ناحية زراعة الحدائق المنزلية أو النظافة البيئية لعمل مسكن صحي وآمن.

شركة اعمار المدينة الاقتصادية توقع عقدا بقيمة 52 مليون ريال

دبي / وام:

وقعت شركة إعمار المدينة الاقتصادية المدرجة في سوق الأسهم السعودية / تداول/ والتي تعمل على تنفيذ مشروع مدينة الملك عبد الله الاقتصادية أكبر مشاريع القطاع الخاص في المنطقة عقد تنفيذ العمليات الإنشائية للفلل السكنية في منطقة المنتجع والبوابة الرئيسية في المشروع مع شركة المركز العالمي للتجارة والمقاولات.

قام بتوقيع العقد الذي بلغت قيمته 52 مليون ريال سعودي كل من الدكتور عبد الرؤوف مناع العضو المنتدب لشركة إعمار المدينة الاقتصادية ومحمد عبدالله الخريجي رئيس شركة المركز العالمي للتجارة والمقاولات.

وقال الدكتور عبد الرؤوف مناع إبان توقيع الاتفاقية ان اعمار المدينة الاقتصادية بدأت بعد الانتهاء من إجراء الدراسات اللازمة ووضع التصميمات النهائية بطرح مشاريع الإنشاء إلى الشركات لتنفيذ أعمال البناء في مشروع مدينة الملك عبدالله الاقتصادية بحسب الجدول الزمني المحدد.

من جهته قال الخريجي إنه لشرف كبير لنا كشركة سعودية محلية أن نشارك بدور فعال في تطوير مشروع مدينة الملك عبد الله الاقتصادية وإن هذا المشروع العملاق يعد بمرحلة جديدة من الإزدهار الاقتصادي في المملكة وسنبذل كل ما بوسعنا لأن يكون دورنا فيه إيجابياً إلى أقصى الحدود.

تمتد مدينة الملك عبد الله الاقتصادية على مساحة 168 مليون متر مربع في موقع استراتيجي متميز على ساحل البحر الأحمر وينقسم المشروع إلى 6 مناطق رئيسية هي الميناء البحري والمنطقة الصناعية وحي الأعمال المركزي يشمل منشآت تجارية ومتعددة الاستخدامات وفندقاً ومنافذ تجارية والجزيرة المالية والمنتجعات والمدينة التعليمية والأحياء السكنية.

وينص العقد المبرم على أن تقوم الشركة ببناء منازل وفلل تغطي مساحة تبلغ ستة آلاف وأربعمائة متر مربع ومن المقرر أن تنتهي الأعمال الإنشائية للفلل التي تشكل أول أقسام منطقة المنتجعات خلال 10 أشهر.

وتشتمل منطقة المنتجعات بالإضافة إلى الفلل السكنية على ملعب للجولف وفنادق ممتدة على شاطئ البحر الأحمر كما تحتضن عدداً من المرافق المتنوعة بما في ذلك المطاعم وممرات التنزه المنتشرة بين الحدائق الواسعة بالإضافة إلى

أخبار متفرقة

أول مزاد خيري بأبوظبي للوحات الأرقام المميزة

ابوظبي / وكالات:

تحت رعاية الفريق سمو الشيخ سيف بن زايد آل نهيان وزير الداخلية تنظم شرطة أبوظبي بالتعاون مع مصرف أبوظبي الإسلامي صباح أمس في فندق قصر الإمارات أول مزاد من نوعه للأرقام المميزة للوحات المركبات من الفئة الخامسة تحت شعار «رقم مميز لهدف مميز» والذي يخصص ريعه لضحايا الحوادث المرورية وذوي الاحتياجات الخاصة.

وسيتم طرح 41 رقما مميزا من لوحات الفئة الخامسة من اللوحات حيث بلغ حتى يوم أمس الأول عدد المزايدين الذين سجلوا رسميا في المزاد الذي فتح أبوابه للتسجيل في قصر الإمارات منذ بداية الأسبوع الماضي ما يزيد على 300 شخص من مواطني الإمارات ودول الخليج العربي والدول العربية والأجنبية حيث إن المزاد مفتوح لكل الجنسيات.

وخصصت شركة الإمارات للمزادات التي تتولى الإشراف على تنظيم المزاد أماكن خاصة للنساء لمتابعة المزاد والمشاركة فيه حيث بلغ عدد النساء اللواتي سجلن للمزايدة أكثر من 10 سيدات كما تم تخصيص كادر وطني من خلال 13 (كاونتر) للإشراف على عملية التسجيل حيث يفتتح المزاد في الساعة التاسعة صباح أمس.

وكان المقدم عبد الرحمن الكمالي مدير الخصخصة والاستثمارات في القيادة العامة لشرطة أبوظبي قد زار مكان المزاد في قصر الإمارات بأبوظبي لمتابعة الاستعدادات لتنظيم المزاد، وأكد أهمية المزاد الذي تنظمه شرطة أبوظبي لأول مرة ويخصص ريعه لأهداف خيرية هي دعم ضحايا الحوادث المرورية وأسرهم إضافة إلى تنفيذ المشاريع الخاصة بذوي الاحتياجات الخاصة، مؤكدا أن هذه الأهداف السامية تنبع من توجيهات الفريق سمو الشيخ سيف بن زايد آل نهيان وزير الداخلية وحرصه على توفير العناية والدعم اللازمين لهذه الفئة من المجتمع.

ووفقا لإدارة المزاد فإن الشخص الذي سيكسب الرقم المميز ستصدر له شهادة دائمة بالرقم وبإمكانه التنازل عن الرقم وبيعه إضافة إلى انه ستقدم هدايا من الكريستال لكل مالك رقم على شكل الرقم الذي اشتراه ويتوقع أن يشهد المزاد نجاحا كبيرا من حيث عدد المشاركين والمبالغ التي سيحققها.

الصندوق الخيري السعودي يمنح (40) مستفيدا قروضا تمويلية

السعودية / وكالات

أنهى الصندوق الخيري الوطني إجراءات منح أربعين مستفيداً قروضاً تمويلية لتنفيذ عدد من المشروعات الصغيرة ومشروعات الأسر المنتجة بجمعية "البر" بأبها بمنطقة عسير بمبلغ تمويل قدره (512) ألف ريال، وذلك ضمن الاتفاقية التي وقعها الصندوق مؤخراً مع جمعية البر بأبها.

ويقوم الصندوق الخيري الوطني – حسب نظام الإقراض بالصندوق – بتوفير التمويل اللازم لقروض تلك المشروعات التي ستنفذها الجمعية على مستوى الأفراد والأسر، كما يسهم بتغطية جزء من التكاليف الإدارية وتكاليف ما قبل الإنتاج لبرنامج الإقراض المنفذ بالمستودع بما مقداره 10% من تكاليف التمويل.

ويبلغ عدد المشاريع التي سيمولها الصندوق (40) أربعين مشروعاً متنوعة ما بين تربية أغنام وبيع خضار وفواكه وتمور وأنشطة مهنية وحرفية معروفة بالمنطقة مثل ورش للتبريد والتكييف وتقطيع الصخور، ويتراوح مبلغ التمويل لكل مستفيد ما بين (8.000- 15.000) ريال بحسب طبيعة النشاط وسيتم تنفيذ هذه المشروعات مع المستفيدين من قبل الجمعية، وبإشراف ودعم مباشر من الصندوق من خلال مجموعة من الخطوات تبدأ باختيار المستفيدين من ذوي الدخل المنخفض، وبعدها تمر المشاريع بعدة مراحل، تبدأ بدراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع واختيار المستفيدين، ثم تأهيل وتدريب المستفيدين، ثم التنفيذ الفعلي للمشاريع، وفي المرحلة الأخيرة دعم ومساندة هذه المشاريع خلال فترة الإنتاج والتشغيل الفعلي لها.

ويأتي هذا التمويل في إطار تنفيذ برنامجي المشروعات الصغيرة والأسر المنتجة بالصندوق، وذلك بهدف مساندة ومساعدة الأفراد والأسر المحتاجة في المنطقة بطريقة غير تقليدية من خلال تفعيلهم كوحدات اقتصادية وإخراجهم من دائرة الفقر والسؤال إلى دائرة الإنتاج والمشاركة الفاعلة في المجتمع.

وقد تم خلال هذا العام توقيع أربع اتفاقيات تمويل مشاريع صغيرة وأسر منتجة مع عدد من الجمعيات الخيرية بمنطقة عسير تضمنت تمويل 150مشروعاً إضافة إلى اتفاقيات أخرى لبرنامج المنح التعليمية تضمنت تقديم 110منح تعليمية لأبناء الأسر المحتاجة.

الأمير بندر بن سلمان يفتتح ندوة بيئة الاستثمار السعودية

الرياض / واس

يرعى صاحب السمو الامير الدكتور بندر بن سلمان بن محمد ال سعود مستشار خادم الحرمين الشريفين رئيس فريق التحكيم السعودي غداً الاثنين فعاليات ندوة "بيئة الاستثمار السعودية في ظل التزامات المملكة في منظمة التجارة العالمية... الواقع والتحديات والفرص" التي تنظمها اللجنة الوطنية للمحامين بمجلس الغرف التجارية الصناعية السعودية بالتعاون مع مركز القانون السعودي للتدريب وذلك بمقر الغرفة التجارية الصناعية بالرياض .

وأوضح رئيس اللجنة المنظمة للندوة الدكتور ماجد محمد قاروب ان الندوة تناقش العديد من المحاور أبرزها بيئة الاستثمار السعودية في ظل التزامات المملكة العربية السعودية في منظمة التجارة العالمية والملكية الفكرية واثرها على التجارة في السلع والخدمات وموضوع الاغراق والدعم والوقاية والحماية للمنتجات السعودية الى جانب موضوع تجارة الخدمات السعودية في ظل التزامات المملكة في منظمة التجارة .

وبين ان الندوة تهدف إلى التعرف على حقيقة وتفاصيل التزامات المملكة في منظمة التجارة العالمية ودعم وحماية الصناعة الوطنية والية تسوية المنازعات والتحكيم في منظمة التجارة العالمية والملكية الفكرية واثرها على التجارة في السلع والخدمات في ظل البيئة الاستثمارية السعودية والاغراق والدعم والوقاية للمنتجات السعودية وتجارة الخدمات السعودية في ظل التزامات المملكة في المنظمة .